

وعلى القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي خاصة الفصل الأول منه، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة المرسوم عدد 48 لسنة 2011 المؤرخ في 4 جوان 2011 المتعلق بتنقيح القوانين المنظمة للجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي ولنظام تقاعد أعضاء الحكومة ولنظام تقاعد الولاة،

وعلى القانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرخ في 5 أوت 1985 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة القانون عدد 69 لسنة 2007 المؤرخ في 27 ديسمبر 2007 المتعلق بحفز المبادرة الاقتصادية،

وعلى القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في أول فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية، وعلى جميع النصوص التي نقحته وتمامته وخاصة القانون عدد 36 لسنة 2006 المؤرخ في 12 جوان 2006،

وعلى القانون عدد 61 لسنة 2002 المؤرخ في 9 جويلية 2002 المتعلق بأحكام خاصة بالإحاطة الاجتماعية لفائدة عدد من أعوان المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية المنخرطة بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية،

وعلى القانون عدد 71 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت 2004 المتعلق بإحداث نظام التأمين على المرض،

وعلى الأمر عدد 1025 لسنة 1985 المؤرخ في 29 أوت 1985 المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات الوطنية التي أعوانها منخرطون بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 1767 لسنة 2015 المؤرخ في 10 نوفمبر 2015،

وعلى الأمر الحكومي عدد 957 لسنة 2015 المؤرخ في 23 جويلية 2015 المتعلق بإحداث شركة المترو الخفيف بصفافس،

وعلى الأمر الحكومي عدد 100 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جانفي 2016 المتعلق بإحداث ديوان وطني للمعايير الحدودية البرية وبضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق تسييره،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

بمقتضى قرار من وزير التكوين المهني والتشغيل مؤرخ في 2 أوت 2017.

كلف السيد علي كريم، متصرف مستشار، بمهام كاهية مدير التكوين المهني والعلاقات مع المؤسسات بالإدارة الجهوية للتكوين المهني والتشغيل بتوزر ابتداء من 29 جويلية 2017.

بمقتضى قرار من وزيرة السياحة والصناعات التقليدية مؤرخ في 8 سبتمبر 2017.

كلف السيد يحي الشواشي، متصرف رئيس، بمهام مدير الشؤون القانونية والنزاعات بالإدارة العامة للمصالح المشتركة بوزارة السياحة والصناعات التقليدية.

بمقتضى قرار من وزير تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي مؤرخ في 8 سبتمبر 2017.

كلفت الأنسة منى بلطي، متصرف مستشار، بمهام رئيس مصلحة خدمات الاتصالات بالإدارة الفرعية لخدمات الاتصالات والنفاذ بإدارة النهوض بالخدمات بالإدارة العامة لتكنولوجيايات الاتصال بوزارة تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي.

أمر حكومي عدد 989 لسنة 2017 مؤرخ في 30 أوت 2017 يتعلق بإتمام الأمر عدد 1025 لسنة 1985 المؤرخ في 29 أوت 1985 المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات الوطنية التي أعوانها منخرطون بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

إن رئيس الحكومة،  
باقتراح من وزير النقل،

وعلى الأمر الحكومي عدد 570 لسنة 2017 المؤرخ في 9 ماي 2017 المتعلق بتكليف وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بالقيام بوظائف وزير المالية بالنيابة وإدارة شؤون الوزارة،  
وعلى رأي وزير المالية بالنيابة،

وعلى رأي المحكمة الإدارية.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه :

الفصل الأول - تضاف إلى أحكام الفصل الأول من الأمر عدد 1025 لسنة 1985 المؤرخ في 29 أوت 1985 المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات الوطنية التي أعوانها منخرطون بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية المؤسستين التاليتين :

- شركة المترو الخفيف بصفافس،

- الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية.

الفصل 2 - وزير النقل ووزير الشؤون الاجتماعية مكلفان، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الحكومي الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 30 أوت 2017.

رئيس الحكومة  
يوسف الشاهد

الإمضاء المجاور  
وزير الشؤون الاجتماعية  
محمد الطرابلسي  
وزير النقل  
أنيس غديرة

### وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

بمقتضى قرار من وزير النقل مؤرخ في 23 أوت 2017.  
كلفت الأنسة ريم معاوي، تقني أول، بمهام رئيس مصلحة التكوين البحري بالإدارة العامة للنقل البحري والموانئ البحرية التجارية بوزارة النقل.

بمقتضى قرار من وزير النقل مؤرخ في 23 أوت 2017.

كلفت السيدة سندس عبد اللاوي، تقني أول، بمهام رئيس مصلحة مراقبة أنشطة النقل البحري والموانئ البحرية بالإدارة العامة للنقل البحري والموانئ البحرية التجارية بوزارة النقل.

بمقتضى قرار من وزير النقل مؤرخ في 23 أوت 2017.

كلفت السيدة سامية التريكي ولدت هميلة، متصرف، بمهام رئيس مصلحة الإذن بالدفع بالإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية والوسائل العامة بوزارة النقل.

بمقتضى قرار من وزير النقل مؤرخ في 24 أوت 2017.

سمي السيد عماد الطويبي متصرفا ممثلا عن رئاسة الحكومة بمجلس إدارة الوكالة الفنية للنقل البري خلفا للسيد فارس بالسرور، وذلك ابتداء من 10 ماي 2017.

قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 30 أوت 2017 يتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة مهندس أول بالسلك المشترك لمهندسي الإدارات العمومية بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من كاتب الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقارية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 819 لسنة 1999 المؤرخ في 12 أبريل 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك المشترك لمهندسي الإدارات العمومية وعلى جميع النصوص التي نقحته وتممته وخاصة الأمر عدد 113 لسنة 2009 المؤرخ في 21 جانفي 2009، والأمر عدد 2285 لسنة 2014 المؤرخ في 30 جوان 2014،

بمقتضى قرار من وزير النقل مؤرخ في 2 أوت 2017.

كلف السيد ماجد بوزويطة، مهندس أول، بمهام كاهية مدير سلامة الملاحة الجوية والمطارات بالإدارة العامة للطيران المدني بوزارة النقل.

بمقتضى قرار من وزير النقل مؤرخ في 23 أوت 2017.

كلفت السيدة ضحى الهيميسي ولدت الربيعي، مهندس أول، بمهام كاهية مدير استغلال الموانئ البحرية التجارية بالإدارة العامة للنقل البحري والموانئ البحرية التجارية بوزارة النقل.

بمقتضى قرار من وزير النقل مؤرخ في 23 أوت 2017.

كلف السيد محمد علي بن سليمة، تقني أول، بمهام رئيس مصلحة التطوير ومتابعة المشاريع بالإدارة العامة للنقل البحري والموانئ البحرية التجارية بوزارة النقل.